

مؤشرات التنافسية والكفاءة للصادرات المصرية من الفاصوليا والبازلاء فى السوق العالمى

نينى نبيلة محمد بسيونى - وحيد محمد البولونى - أمين عبد الرؤف الدقله
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - مركز البحوث الزراعية

الملخص

استهدفت الدراسة التعرف على مدى التنافسية والكفاءة والآثار الاقتصادية على المقتصد المصرى من تصدير محصولى الفاصوليا، والبازلاء، واعتمدت الدراسة فى تحقيق أهدافها على استخدام التحليل الإحصائى الوصفى وبعض المقاييس والمعايير الإحصائية التحليلية وذلك من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ومعدلات النمو السنوية للمتغيرات موضع الدراسة فضلاً عن تقدير بعض معاملات مصفوفة تحليل السياسات خلال الفترة (1994-2006) كذلك تم تقدير المؤشر المركب للتنافسية وحساب الميزة النسبية الظاهرية وحساب التكثيف النسبى للعمالة ونسبة الاختراق للسوق العالمى بالإضافة إلى تقدير نموذج التوازن الجزئى.

أسفرت نتائج الدراسة عن مجموعة من الحقائق أهمها:

1- قدرت الزيادة السنوية لإنتاج محصولى الفاصوليا، والبازلاء بحوالى 4.57، 16.31 ألف طن على الترتيب خلال فترة الدراسة.

2- قدر صافى العائد الفدانى بالأسعار المحلية للفاصوليا بحوالى 1898.2 جنيهاً بنقص يقدر بحوالى 52.14% عن نظيرتها الاقتصادية البالغة حوالى 2887.9 جنيهاً. أما بالنسبة لصافى العائد الفدانى بالأسعار المحلية للبازلاء فقد قدر بحوالى 1236.4 جنيهاً بنقص يقدر بحوالى 40.74% عن نظيرتها الاقتصادية البالغة حوالى 1740.1 جنيهاً وذلك خلال فترة الدراسة.

3- قدر مقدار ما يوفره إنتاج الفدان من العملة الصعبة لمحصولى الفاصوليا، البازلاء بحوالى 663.06، 399.51 دولار على الترتيب خلال فترة الدراسة.

4- يلاحظ أن التذبذب الواضح لنسبة الاختراق والمؤشر المركب للتنافسية لكل من الفاصوليا والبازلاء خلال فترة الدراسة مما يؤثر تأثيراً سلبياً ليس فقط على الصادرات المصرية من هذه السلع ولكن على الصادرات الزراعية بصفة عامة، الأمر الذى يشير إلى عدم وجود خطة تصديرية كفاء لتصدير تلك السلع للأسواق العالمية.

- 5- تبين أنه بزيادة الدعم الضمنى بلغ إجمالى العائد الاجتماعى لكل من الفاصوليا، والبازلاء حوالى 41، 37 مليون جنيه على الترتيب خلال فترة الدراسة.
- 6- واستناداً مما سبق أنه لزيادة الإنتاج المحلى من الفاصوليا والبازلاء توصى الدراسة بإتباع الإجراءات التالية:-

- (أ) مراعاة التذبذب فى العائد الاقتصادى لبعض المحاصيل التصديرية الهامة مما يستلزم وضع سياسات إنتاجية وتصديرية محفزة لزراعة تلك المحاصيل وذلك كمصدر لتوفير العملة الصعبة.
- (ب) الاهتمام بالبحث العلمى فى استنباط أصناف مرتفعة الإنتاجية وموفرة للمياه. كذلك العمل على زيادة ميزانية البحث العلمى والاهتمام بالأبحاث الجادة.
- (ج) الاهتمام بالتكنولوجيا من خلال إدخال أساليب الميكنة الزراعية الحديثة.
- (د) توفير برامج الإرشاد الزراعى الجادة والمرشدين الجادين مع تدريب المرشدين للتعامل مع المزارعين.

مقدمة:

تلعب التجارة الخارجية الزراعية دوراً هاماً فى التجارة الخارجية المصرية، خاصة بعد التغيرات التى حدثت فى النظام الاقتصادى العالمى منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين وقيام التكتلات الاقتصادية العالمى والتي جعلت التجارة الخارجية تخضع للمنافسة العالمة وتتسم التجارة الخارجية الزراعية المصرية بالتزايد المستغنى قيمة الواردات الزراعية بالمقارنة بالصادرات الزراعية. ولقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية نحو 5.5 مليار جنيهاً، بينما بلغت قيمة الواردات الزراعية نحو 15.4 مليار جنيهاً وبذلك يكون العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى نحو 9.9 مليار جنيهاً وبنسبة تمثل نحو 83% من العجز الكلى البالغ نحو 11.985 مليار جنيهاً عام 2007/2006. وتقدر نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية بنحو 35%. وهو ما يوضح عجز هيكل الإنتاج الزراعى المصرى عن توفير الاحتياجات الزراعية المصرية ولتغطية جزء من العجز يلزم معظمة العائد التصديرى من أهم الصادرات الزراعية ولاسيما الحاصلات البستانية، من جهة أخرى يلاحظ ارتفاع الأسعار بالأسواق المحلية مما دفع الكثير من المصدرين إلى تسويق الإنتاج محلياً بدلاً من تصديره وتجنب المخاطرة والإجراءات مما قد يؤثر سلباً على الاقتصاد القومى بصفة عامة.

وتعتبر محاصيل الخضر من المحاصيل الإستراتيجية الهامة بجمهورية مصر العربية حيث بلغ قيمة إنتاجها نحو 1153 مليون جنيه تمثل حوالى 16.03% من قيمة الإنتاج

النباتى البالغ حوالى 71911 مليون جنيهاً ، ونحو 9.1% من قيمة الإنتاج الزراعى البالغ نحو 126971 مليون جنيه عام 2005/2004. وتعتبر محاصيل الخضر من المحاصيل التصديرية الهامة التى تساهم فى خفض العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى حيث تمثل قيمة صادرات الخضر نحو 70%، 15% من قيمة الصادرات البستانية والزراعية على الترتيب بالإضافة إلى مساهمتها فى التصنيع الزراعى واستيعابها للعمالة البشرية الكثيفة وقصر دورة إنتاجها وارتفاع عائدها وإمكانية زراعة العديد من الحاصلات البستانية فى أكثر من عروة خلال الموسم الزراعى.

المشكلة البحثية:

اتجهت السياسة الزراعية فى السنوات الأخيرة إلى إحداث بعض التغيرات الهيكلية بهدف تعظيم العائد الاقتصادى والاجتماعى فى ظل الإمكانيات الفنية والمحددات الاقتصادية المحلية والمتغيرات العالمية. ويتوقف تحقيق ذلك على مدى تقارب الأسعار المحلية مع نظيرتها العالمية سواء للإنتاج أو مستلزماته. ويمكن تقسيم تشوهات الأسواق إلى نوعين من التشوهات هما التشوهات الداخلية والتشوهات الخارجية فالتشوهات الداخلية ترجع إلى بنية السوق أو نظامه أما التشوهات الخارجية فهى متعلقة بأسباب ترتبط بالسياسات الاقتصادية المطبقة فى الدولة. وإذا سادت فى السوق تلك التشوهات سواء الداخلية أو الخارجية فإنها تؤدى إلى انحراف الأسعار الفعلية عن الأسعار الاقتصادية خاصة وأن بعض السلع الإستراتيجية تواجه العديد من المشاكل التصديرية لتعدد المنافسة فى الأسواق العالمية.

الأهداف البحثية:

استهدفت الدراسة دراسة اقتصاديات محصولى الفاصوليا ، والبازلاء وذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

- (1) - الوضع الراهن لمحصولى الفاصوليا، والبازلاء.
- (2) - التقييم المالى لبندود التكاليف المتاجر فيها والغير متاجر فيها من خلال للإيولقات صافى العائد القيمة المضافة وكذلك التقييم الاقتصادى لمحصولى الفاصوليه والبازلاء خلال الفترة (1994-2006).
- (3) - تحليل سياسات إنتاج محصولى الفاصوليا ، والبازلاء خلال فترة الدراسة من خلال تقدير مصفوفة تحليل السياسات.
- (4) - المؤشر المركب لمحصولى الفاصوليا ، والبازلاء خلال الفترة (1994 - 2006).
- (5) - تقدير نموذج ال تنافسية الجزئى لمحصولى الفاصوليا ، والبازلاء خلال فترة الدراسة.

مصادر البيانات:

تم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والبنك الأهلي ومنظمة الأغذية والزراعة بالإضافة إلى البيانات الثانوية غير المنشورة التي أمكن الحصول عليها من شبكة الاتصالات والمعلومات الدولية (الإنترنت) بالإضافة إلى الاستعانة بالعديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع البحث.

الأسلوب البحثي:

اعتمد البحث على عدة أساليب بحثية لتحقيق الأهداف المنشودة منه تتمثل في التحليل الاقتصادي الوصفي لشرح ووصف المتغيرات البحثية بالإضافة إلى استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الاقتصادي القياسي. بالإضافة إلى تقدير بعض معاملات مصفوفة تحليل السياسات التي يمكن من خلالها التعرف على مستويات الحماية التي يتمتع به المنتجين المحليين، ومدى تحمل الدولة لأعباء دعم المحصولين سواء كان هذا الدعم موجه للمنتج النهائي أو لمستلزمات الإنتاج ومن ثم إظهار التشوهات الحادثة في كل من أسواق المنتج النهائي ومستلزمات الإنتاج. تقدير المؤشر المركب للتنافسية وحساب الميزة النسبية الظاهرية وحساب التكاليف النسبية للعمالة ونسبة الاختراق للسوق العالمي للمحصولين وكذلك تقدير نموذج التوازن الجزئي لمحصولي الفاصوليه والبازلاء خلال فترة الدراسة

بعض المفاهيم النظرية الاقتصادية والأساليب التحليلية:

اعتمدت الدراسة على بعض مفاهيم النظرية الاقتصادية المستخدمة في الدراسة بالإضافة لبعض الأساليب التحليلية التي تم استخدامها للحصول على بعض النتائج والاستدلالات الاقتصادية والإحصائية.

أولاً- المفاهيم المرتبطة بالنظام السعري: يعرف النظام السعري في الاقتصاد الحر بأنه أداة التنظيم الاقتصادي ومن أبرز المفاهيم المرتبطة بالنظام السعري ما يلي :

(1) - أسعار المساواة Parity Prices: تلك الأسعار التي تعطى الزراع أو المنتجون نفس القوة الشرائية لمنتجاتهم في فترة معينة تعتبر فترة أساس. وبمعنى آخر فإن سعر المساواة هو ذلك السعر الذي يعطى للسلعة أو لمجموعة معينة من السلع والخدمات نفس القوة الشرائية التي كانت تتمتع بها في فترة الأساس، أي أن أسعار المساواة ما هي إلا أرقام قياسية يمكن تحديدها أو تقديرها باستخدام العديد من الطرق.

(2) - الدعم المباشر Direct Subsidy: يمثل المبالغ التي يتم تخصيصها سنوياً

في الموازنة العامة للدولة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفة تدبير تلك السلع والخدمات سواء عن طريق الإنتاج أو الاستيراد.

(3) - الدعم غير المباشر Indirect Subsidy: ويمثل الفرق بين التكلفة

الاقتصادية لبعض السلع أو السعر الذى تحدده الدولة لهذه السلع والتكلفة الاقتصادية الحقيقية لتلك السلع.

(4) - سعر الصرف Exchange Rate: يقصد به عدد الوحدات من العملة

الوطنية التى يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من عملة دولة أخرى. إلا أن أسعار الصرف الرسمية فى معظم الدول النامية لا تعكس تكلفة الفرصة البديلة للعملة الأجنبية لذلك يكون من الضروري تقدير سعر الحدود Boarder Price وذلك بالفرق بين أسعار الصرف الحر والسعر الرسمى مضافا إليها تكاليف النقل والهوامش التسويقية الأخرى.

(5) - الاختلال السعري Price Distortion: يعرف على أنه انحراف الأسعار

المحلية عن هيكل الأسعار العالمية. ومن خلال الاختلال السعري يمكن النظر إلى اختلال نظام الأسواق من زاوية عجز السوق عن أداء وظائفه المختلفة والذى يؤدي إلى عدم كفاءة تخصيص الموارد خاصة التى تتسم بالندرة النسبية.

(6) - السعر الجبرى (السعر الرسمى) Compulsory Price: يقصد به ذلك

السعر الذى تحدده الحكومة والذى يحصل عليه المزارع نظير تسليمه حصة معينة من المحصول وقد يكون هذا السعر أقل أو أعلى من سعر التوازن.

(7) - سعر التصدير وسعر الاستيراد Export, Import Price: يتم تقويم

الصادرات بالسعر (F.O.B) Free on board وهو سعر السلعة عند ميناء التصدير عند شحنها. أما الواردات فيتم تقويمها بالسعر (C.I.F) Cost, Insurance Freight وهو سعر السلعة عند ميناء الوصول مضافاً إليها تكاليف النقل والتأمين والرسوم الجمركية.

(8) - الأسعار الظلية Shadow Prices: ويقصد بها الأسعار التى تتحدد فى ظل

توافر شروط المنافسة الكاملة دون تدخل من الدولة وهى الأسعار التى ترشد إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد النادرة، وبالتالي تعكس الندرة النسبية لعناصر الإنتاج أى أنها تعبر عن قيمة الناتج الحدى للموارد الإنتاجية المستخدمة عند أخذ كافة الاستعمالات البديلة لهذه الموارد فى الاعتبار. مما يمكن من معرفة قيم الموارد المتاحة عند أكفاً تخصيص لها.

نموذج مصفوفة تحليل السياسات:

تعتبر مصفوفة تحليل السياسات من الأدوات الهامة فى تحليل السياسات الزراعية خاصة السعريّة. وتقيس مصفوفة تحليل السياسات التشوّهات السعريّة الحادّة فى اقتصاديات سلعة ما. وقد استخدمت الدراسة مصفوفة تحليل السياسات على مستوى السلعة لدراسة ميزتها النسبية بالمقارنة بسلعة زراعية أخرى تنتج محلياً بهدف التعرف على السياسات المستخدمة ومدى قدرتها على معالجة مشكلات القطاع الزراعى. وعادة ما يتم التقييم

الاقتصادى باستخدام أسعار الحدود وتحسب أسعار الحدود لكل من الواردات والصادرات على النحو التالى:

(أ) **سعر الحدود للمحاصيل الاستيرادية** = السعر العالمى فوب بالعملة الأجنبية للحدود المصدرة + تكاليف الشحن والتأمين والتداول بالعملة الأجنبية

(ب) **سعر الحدود للمحاصيل التصديرية** = السعر العالمى سيف بالعملة الأجنبية للحدود المستوردة - تكاليف النقل والتداول والشحن بالعملة الأجنبية.

المخطط العام لمصفوفة تحليل السياسات : يمكن من خلال المخطط حساب المؤشرات الخاصة بالسلعة أو المحصول لكل مرحلة من مراحل التحليل.

البيان	إجمالى العائد	تكاليف الموارد المحلية			مستلزمات الإنتاج	صافى العائد	القيمة المضافة
		العمل	الأرض	إجمالى			
أسعار السوق المحلى	A	C	D	E	B	F	G
أسعار الحدود	H	J	K	L	I	M	N
التحويلات	O	Q	R	S	P	T	U

حيث أن : $A =$ إجمالى العائد بأسعار السوق المحلى. $H =$ إجمالى العائد بأسعار الحدود.

$B =$ قيمة مستلزمات الإنتاج بأسعار السوق المحلى. $I =$ قيمة مستلزمات الإنتاج بأسعار الحدود.

$C =$ قيمة العمل بالأسعار المحلية. $J =$ قيمة العمل المعدلة بمعامل التحويل.

$D =$ إيجار الأرض بالأسعار المحلية. $K =$ إيجار الأرض بأسعار الحدود.

$E =$ إجمالى قيمة العمل والإيجار بالأسعار المحلية. $L =$ إجمالى قيمة العمل والإيجار بأسعار الحدود.

$F =$ صافى العائد بأسعار السوق المحلى حيث $F = (A - (B+E))$

$M =$ صافى العائد بأسعار الحدود حيث $M = (H - (I+L))$

$N =$ القيمة المضافة بأسعار الحدود حيث $N = (H-I)$

$P =$ أثر السياسة الزراعية على أسعار مستلزمات الإنتاج حيث $P = (B-I)$

$S =$ أثر السياسة الزراعية على إجمالى قيمة الموارد المحلية حيث $S = (E-L)$

$T =$ أثر السياسة الزراعية على إجمالى صافى العائد حيث $T = (F-M)$

$U =$ أثر السياسة الزراعية على القيمة المضافة حيث $U = (G-N)$ من خلال المؤشرات

فى مخطط مصفوفة تحليل السياسات يمكن اشتقاق المعاملات الآتية:

1- معامل الحماية الإسمي (NPC): ويحسب معامل الحماية الإسمي للنواتج $\frac{A}{H}$

$$NPCO =$$

$$NPCI = \frac{B}{I}$$
 ويحسب معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج

2- معدل الحماية الإسمي (NPR):

$$NPRO = (NPCO - 1) * 100$$
 ويحسب معدل الحماية الإسمي للنواتج

$$NPRI = (NPCI - 1) * 100$$
 ويحسب معدل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج

3- معامل الحماية الفعال (EPC): ويحسب هذا المعامل كالتالى $\frac{A-B}{H-I} = \frac{G}{N}$

$$EPC =$$

4- معدل الحماية الفعال (EPR): ويحسب كالتالى $EPR = (EPC - 1) * 100$

5- معامل الميزة النسبية أو تكلفة الموارد المحلية (DRC):

$$\frac{C+D}{A-I} = \frac{E}{G}$$
 ويتم حسابه فى ظل التدخل الحكومى على النحو التالى: $DRC =$

$$\frac{J+K}{H-I} = \frac{L}{N}$$
 ويتم حسابه فى ظل التحرر الاقتصادى على النحو التالى: $DRC =$

6- معدل الدعم الحكومى للمنتجين (SRP): ويتم حسابه على النحو التالى:

$$SRP = \frac{B}{H}$$

7- معيار تكلفة سياسة الدعم (PPC): ويحسب على النحو التالى:

$$PPC = \frac{D+C}{A-B} = \frac{E}{G}$$

ثانياً- المفاهيم الاقتصادية لمؤشرات مصفوفة تحليل السياسات:

(أ): معامل الحماية الأسمى للمنتجات (N.P.C.O) Nominal Protection

Coefficient of Tradable Output وهو = السعر المزرعى ÷ سعر الحدود ،

ويقيس هذا المعيار مدى انحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية وذلك للتعرف على

أثر تدخل الحكومة فى السياسة السعرية لحماية الإنتاج المحلى سواء بدعم المنتج أو فرض

الضرائب الغير مباشرة عليه. فإذا زادت قيمة معامل الحماية الأسمى عن الواحد الصحيح

فإن ذلك يعنى أن المنتج يتلقى دعم أ، بينما فى حالة انخفاض قيمة المعامل عن الواحد

الصحيح فإن ذلك يعنى أن المنتج يتحمل ضرائب ضمنية، أما فى حالة تساوى قيمة هذا

المعامل مع الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على وجود سياسة حيادية وعادلة.

(ب): **معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج (N.P.C.I) Nominal Protection Coefficient of Tradable Input** وهو = قيمة مستلزمات الإنتاج بسعر السوق (المالى) ÷ قيمة مستلزمات الإنتاج بسعر الظل (الاقتصادى)

(ج): **معامل الحماية الفعلى (E.P.C) Effective Protection Coefficient** وهو = القيمة المضافة للمحصول بسعر السوق (المالى) ÷ القيمة المضافة للمحصول بسعر الظل (الاقتصادى) ويبين هذا المعامل التشوهات السعرية فى كل من أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج على حد سواء. أى يقيس صافى أثر السياسة الاقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج ومستلزمات إنتاجه ، كما يأخذ فى الاعتبار ظاهرة توازن الضرائب غير المباشرة على الإنتاج والدعم على مستلزمات الإنتاج. وفى حالة زيادة معامل الحماية الفعال عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على تمتع المنتج الزراعى بحماية موجبة وذلك بفرض الضرائب على المستهلك، بما يجذب الموارد الإنتاجية نحو إنتاج ذلك المنتج، بينما فى حالة انخفاض قيمة المعامل عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على معاناة المنتج الزراعى من حماية سالبة وذلك بفرض الضرائب على المنتج، بما يشير إلى هروب الموارد الإنتاجية الزراعية بعيداً عن إنتاج ذلك المنتج، أما فى حالة تساوى قيمة هذا المعامل مع الواحد الصحيح فيدل ذلك على وجود سياسة حيادية، بمعنى تساوى القيمة المضافة بالأسعار المحلية مع نظيرتها بسعر الحدود، أى أن الدولة لا تفرض ضرائب على المنتج ولا تدعم المستهلك.

(د): **معامل تكلفة الموارد المحلية (D.R.C) Domestic Resource Cost** وهو = قيمة الموارد المحلية بسعر الظل (الاقتصادى) ÷ القيمة المضافة للمحصول بسعر الظل (الاقتصادى) ويقاس هذا المعامل الكفاءة الاقتصادية الكلية لنشاط الإنتاج وذلك بمقارنة التكلفة الاقتصادية لاستخدام الموارد المحلية بصافى التدفق الأجنبى المتولد بهذا النشاط، أى أنه يبين الميزة النسبية للسلعة على مستوى الاقتصاد القومى من حيث إمكانية إنتاجها محلياً أو الاعتماد على استيرادها من الخارج، ومن ثم فهو يقارن بين تكلفة الفرصة البديلة للإنتاج المحلى والقيمة المضافة بسعر الحدود.

وفى حالة زيادة معامل تكلفة الموارد المحلية عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على تحمل الدولة تكاليف إنتاج هذا المحصول حيث تفوق تكاليف الإنتاج المحلية عن القيمة المضافة بسعر الحدود، وفى هذه الحالة يكون من الأفضل الاعتماد على استيراد المحصول لعدم وجود ميزة نسبية فى إنتاجه، بينما فى حالة انخفاض قيمة المعامل عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على توفير الدولة عملة أجنبية نتيجة إنتاج المحصول محلتيها بميزة نسبية فى إنتاجه ويكون من الأفضل زيادة الإنتاج المحلى من المحصول وخاصة إذا كان محصولاً تصليبيهاً فى حالة تساوى قيمة هذا المعامل مع الواحد الصحيح فيشير إلى وضع التوازن، أى أن الدولة لا تحقق أرباحاً خسارة من إنتاج هذا المحصول محلياً

ثالثاً- المؤشرات التنافسية:

تم دراسة المؤشر المركب للتنافسية والذي يعرف بـ Composite (CIC) Indicator of Competitiveness ودراسة الميزة التنافسية الظاهرية (RC) Revealed Competitive النسبية الظاهرية وحساب التكتيف النسبي للعمالة ثم دراسة نسبة الاختراق وذلك من خلال المعادلات التالية:

(أ) الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage

$$RCA_E = (X_v/X_{tv}) / (X_{vw}/X_{tvw})$$

X_v = قيمة الصادرات المصرية من السلعة إلى العالم بالآلاف دولار

X_{tv} = إجمالي قيمة الصادرات المصرية الزراعية إلى العالم بالآلاف دولار

X_{vw} = قيمة صادرات العالم من السلعة إلى مصر بالآلاف دولار

X_{tvw} = إجمالي قيمة صادرات العالم الزراعية إلى مصر بالآلاف دولار

$$R_E = (RAC_E - RAC_{min}) / (RAC_{min} - RAC_{max})$$

RAC_E = الميزة النسبية الظاهرية للسلعة المصرية إلى العالم في العام E

RAC_{min} = أدنى ميزة نسبية ظاهرية خلال فترة الدراسة

RAC_{max} = أعلى ميزة نسبية ظاهرية خلال فترة الدراسة

وإذا كانت الميزة النسبية الظاهرية أكبر من الواحد تبين وجود ميزة نسبية ظاهرية بينما إذا كانت أقل من الواحد تبين عدم وجود ميزة نسبية ظاهرية للسلعة في ذلك السوق.

(ب) نسبة اختراق السوق Market Penetration Ratio

$$MPR_E = M_w / (Q_w + (M_w - X_w))$$

M_w = واردات العالم من مصر من السلعة بالطن

Q_w = إنتاج العالم من السلعة بالطن

X_w = كمية صادرات العالم من السلعة إلى مصر بالطن

$$R_{EI} = (MPR_E - MPR_{min}) / (MPR_{min} - MPR_{max})$$

MPR_E = نسبة الاختراق للسلعة المصرية إلى العالم في العام E

MPR_{min} = أدنى نسبة اختراق خلال فترة الدراسة

MPR_{max} = أعلى نسبة اختراق خلال فترة الدراسة

وهذه النسبة يتم حسابها للأسواق المختارة لحساب نسبة اختراق سلعة ما وكلما ازدادت تلك النسبة دل على زيادة نسبة الاختراق لتلك السلعة في ذلك السوق.

(ج) التكتيف النسبي للعمالة Relative Intensity of Labor

$$RIL_E = (WL_E) / (AV_E)$$

WL_E = أجور العمالة في إنتاج السلعة

AV_E = القيمة المضافة للسلعة المصرية المنتجة

$$R_{E2} = (RIL_E - RIL_{min}) / (RIL_{max} - RIL_{min})$$

RIL_E = التكتيف النسبي للعمالة المنتجة للسلعة في العام E

RIL_{min} = أدنى تكتيف نسبي للعمالة المنتجة للسلعة خلال فترة الدراسة

RIL_{max} = أعلى تكتيف نسبي للعمالة المنتجة للسلعة خلال فترة الدراسة

وهي تعكس النصيب النسبي لتكتيف العمالة في إنتاج السلعة مع فرض أن التكاليف الأخرى غير العمالة هي تكاليف رأسمالية ثابتة. ويتبين أنها كلما كبرت تلك النسبة كان دليلاً على الاستخدام المكثف للعمالة.

(د) المؤشر المركب للتنافسية Composite Indicator of Competitiveness

ويتم استخدام المعادلات السابقة في استخلاص المؤشر المركب للتنافسية حيث أنه عبارة عن المتوسط البسيط للمؤشرات الثلاث الأخيرة.

$$CIC_E = (R_{E1} + R_{E2} + R_{E3})$$

R_{E1} = الميزة النسبية الظاهرية للسلعة في السوق العالمي خلال العام E

R_{E2} = التكتيف النسبي للعمالة للسلعة خلال العام E

R_{E3} = نسبة الاختراق للسوق العالمي في العام E

كلما اقتربت تلك النسبة من الواحد الصحيح كان ذلك على زيادة نسبة التنافسية للسلعة المصرية في السوق العالمي.

(هـ) الميزة التنافسية الظاهرية Revealed Competitive Advantage

$$RC_E = RCA_E - ((M_E / M_W) / (M_T / M_{WT})) * 100$$

RCA_E = الميزة النسبية الظاهرية للسلعة المصرية في السوق العالمي

M_E = قيمة الواردات الزراعية من السلعة من العالم بالآلاف دولار

M_W = قيمة الواردات الزراعية للعالم من السلعة المصرية بالآلاف دولار

M_T = إجمالي قيمة الواردات الزراعية المصرية من العالم بالآلاف دولار

M_{WT} = إجمالي قيمة الواردات الزراعية لدول العالم من مصر بالآلاف دولار

إذا ما كانت الميزة التنافسية الظاهرية موجبة دل ذلك على وجود قدرة تنافسية للسلعة في السوق العالمي، بينما إذا كانت سالبة دل ذلك على عدم وجود ميزة لتلك السلعة في السوق العالمي.

رابعاً- بعض المفاهيم البحثية لنموذج التوازن الجزئى:

(أ) **نموذج التوازن الجزئى:** تم استخدام نموذج التوازن الجزئى الذى يهتم بقياس أثر السياسات السعرية الزراعية على التغير فى عوائد الحكومة والتغير فى حصيلة الدولة من النقد الأجنبى والتغير فى فائض المنتج والمستهلك، وكذلك قياس مؤشرات الكفاءة الاقتصادية المتمثلة فى صافى التأثير على مستوى المنتج والمستهلك وعلى المجتمع ككل وذلك لمحصولى الفاصوليا الخضراء، والبازلاء الخضراء خلال الفترة (1994-2006). وتمثل صيغة نموذج التوازن الجزئى فى المعادلات التالية صافى الخسارة على مستوى المنتج صافى الخسارة على مستوى المستهلك التغير فى فائض المنتج التغير فى فائض المستهلك والتغير فى عائد الحكومة التغير فى حصيلة النقد الأجنبى، صافى الأثر على مستوى المجتمع

(ب) **التحليل الكمي للرفاهية والكفاءة وعوائد الحكومة** يعد نموذج التوازن الجزئى من أهم النماذج التى تستخدم فى التحليلات الكمية على المستوى القومى حيث يهدف إلى إظهار السلع التى تعتمد عليها الدولة فى التجارة الخارجية وإستكشاف أثر التغيرات الهيكلية على حسابات العوائد الحكومية والتعريفية الجمركية والآثار التوزيعية للمنتجين والمستهلكين على المستوى القومى وكذلك التعرف على فائض المنتجين وفائض المستهلكين، وبذلك يمكن إختبار فرضية نجاح سياسة زيادة الدعم الضمنى للإنتاج فى تحقيق أهدافها أم لا يمكن حساب الآثار الكمية باستخدام معادلات نموذج التوازن الجزئى ويقوم هذا النموذج أساساً على تقدير معامل الحماية الإسمى ويتكون من عدد من المعادلات الآتية:

$$\Delta GR = \left\{ \frac{1 - NPC}{NPC} \right\} (V - W) \quad \text{1- التغير فى عوائد الحكومة:}$$

$$\Delta FE = \left\{ \frac{1 - NPC}{NPC^2} \right\} (esV - ndW) \quad \text{2- التغير فى حصيلة النقد الأجنبى:}$$

$$NEL_p = 0.5es \left\{ \frac{1 - NPC}{NPC} \right\}^2 V \quad \text{3- صافى الخسارة على مستوى المنتج:}$$

$$NEL_c = 0.5nd \left\{ \frac{1 - NPC}{NPC} \right\}^2 W \quad \text{4- صافى الخسارة على مستوى المستهلك:}$$

$$WGP = - \left\{ \left\langle \frac{1 - NPC}{NPC} V \right\rangle \right\} + NEL_p \quad \text{5- التغير فى فائض المنتج:}$$

$$WGC = \left\{ \left\langle \frac{1 - NPC}{NPC} W \right\rangle \right\} - NEL_c \quad \text{6- التغير فى فائض المستهلك:}$$

$$\text{Net Effect} = - (NEL_p + NEL_c) \quad \text{7- صافى الخسارة المجتمعية:}$$

حيث : أن $V =$ قيمة الإنتاج عند السعر المحلي، $W =$ قيمة الاستهلاك عند السعر المحلي $NPC =$ معامل الحماية الإسمى، $es =$ مرونة العرض السعرية، $nd =$ مرونة الطلب السعرية.

أولاً : الوضع الراهن والأهمية النسبية لمحصولي الفاصوليا واليازلاء بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (1994-2006):

المؤشرات الاقتصادية لمحصول الفاصوليا : يتضح من استعراض تطور البيانات الواردة بجدول رقم (1) بالملحق والذي يبين تطور كل من المساحة والإنتاجية والإنتاج والاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي والصادرات وقيمة الصادرات خلال فترة الدراسة ما يلي:

تبين أن المساحة المزروعة بمحصول الفاصوليا تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 11.5 ألف فدان عام 1994 وحد أقصى بلغ حوالي 47.82 ألف فدان عام 2003 بمتوسط بلغ حوالي 31.62 ألف فدان بانحراف معياري بلغ حوالي 12.85 ألف فدان عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية للمساحة المزروعة بمحصول الفاصوليا بحوالي 3.56 ألف فدان أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو 11.25%.

واتضح أن الإنتاجية لمحصول الفاصوليا تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.95 طن للفدان عام 1995 وحد أقصى بلغ حوالي 1.23 طن للفدان عام 2000 بمتوسط بلغ حوالي 1.12 طن للفدان بانحراف معياري بلغ حوالي 0.08 طن للفدان عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية لمحصول الفاصوليا الجافة بحوالي 0.02 طن للفدان أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو 1.43%.

وتبين أن الإنتاج القومى لمحصول الفاصوليا تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 11.62 ألف طن عام 1994 وحد أقصى بلغ حوالي 54.75 ألف طن عام 2003 بمتوسط بلغ حوالي 36 ألف طن بانحراف معياري بلغ حوالي 15.75 ألف طن عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية لمحصول الفاصوليا الجافة بحوالي 4.57 ألف طن أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو 12.68%.

واتضح أن الاستهلاك القومى لمحصول الفاصوليا تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 5.56 ألف طن عام 1995 وحد أقصى بلغ حوالي 40.99 ألف طن عام 2003 بمتوسط بلغ حوالي 24.52 ألف طن بانحراف معياري بلغ حوالي 9.68 ألف طن عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية لاستهلاك محصول الفاصوليا الجافة بحوالي 2.6 ألف طن أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو 10.79%.

وتبين أن التكاليف الإنتاجية لفدان الفاصوليا تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 1145 جنيهاً عام 1994 وحد أقصى بلغ حوالي 1954 جنيهاً عام 2006 بمتوسط بلغ حوالي 1414.9 جنيهاً

بانحراف معيارى بلغ حوالى 56.86 جنيهاً عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية لكاليف إنتاج محصول الفاصوليا بحوالى 55.18 جنيهاً للفدان أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو 3.9%.

واتضح أن الصادرات القومى لمحصول الفاصوليا تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى 1.21 ألف طن عام 1994 وحد أقصى بلغ حوالى 24.13 ألف طن عام 2002 بمتوسط بلغ حوالى 11.51 ألف طن سنوياً بانحراف معيارى بلغ حوالى 8.61 ألف طن عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية للصادرات من محصول الفاصوليا بحوالى 2.2 ألف طن أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو 19.11%. بقيمة صادرات تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى 0.003 مليار جنيه عام 1994 وحد أقصى بلغ حوالى 0.073 مليار جنيه عام 2004 بمتوسط بلغ حوالى 0.03 مليار جنيه بانحراف معيارى بلغ حوالى 0.02 مليار جنيه عن المتوسط.

وتبين أن نسبة الاكتفاء الذاتى من محصول الفاصوليا تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 104.03% عام 2000 وحد أقصى بلغ حوالى 211.52% عام 1995 بمتوسط بلغ حوالى 148.73% سنوياً بانحراف معيارى بلغ حوالى 33.12% عن المتوسط.

2- المؤشرات الاقتصادية لمحصول البازلاء: يتضح من استعراض تطور البيانات الواردة

بجدول رقم (2) بالملحق والذي يبين تطور كل من المساحة والإنتاجية والإنتاج والاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتى والصادرات وقيمة الصادرات خلال فترة الدراسة إلى:

تبين أن المساحة المزروعة بمحصول البازلاء تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى 22.38 ألف فدان عام 1994 وحد أقصى بلغ حوالى 83.62 ألف فدان عام 2000 بمتوسط بلغ حوالى 54.49 ألف فدان بانحراف معيارى بلغ حوالى 16.64 ألف فدان عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية للمساحة المزروعة بمحصول البازلاء الخضراء بحوالى 3.0 ألف فدان أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو 7.1%.

واتضح أن الإنتاجية لمحصول البازلاء تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى 3.02 طن للفدان عام 1998 وحد أقصى بلغ حوالى 4.69 طن للفدان عام 1994 بمتوسط بلغ حوالى 4.1 طن للفدان بانحراف معيارى بلغ حوالى 0.49 طن للفدان عن المتوسط.

وتبين أن الإنتاج القومى لمحصول البازلاء تراوح بين حد أدنى بلغ حوالى 105.03 ألف طن عام 1994 وحد أقصى بلغ حوالى 340.1 ألف طن عام 2000 بمتوسط بلغ حوالى 222 ألف طن بانحراف معيارى بلغ حوالى 72 ألف طن عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية لمحصول البازلاء بحوالى 16.31 ألف طن أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو 7.35%.

واتضح أن الإستهلاك القومى لمحصول البازلاء تراوح بين حد أدنى بلغ حوالى 104.15 ألف طن عام 1994 وحد أقصى بلغ حوالى 292.92 ألف طن عام 2004 بمتوسط بلغ حوالى 221 ألف طن بإنحراف معيارى بلغ حوالى 72 ألف طن عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية لإستهلاك محصول البازلاء بحوالى 16.29 ألف طن أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو 7.36%.

وتبين أن التكاليف الإنتاجية للفدان المزروع بمحصول اللؤلؤ تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى 1043 جنيهاً عام 1994 وحد أقصى بلغ حوالى 2356 جنيهاً عام 2006 بمتوسط بلغ حوالى 1640 جنيهاً بإنحراف معيارى بلغ حوالى 95.97 جنيهاً عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية لتكاليف إنتاج محصول اللؤلؤ بحوالى 100.04 جنيهاً للفدان أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو 6.1%.

اتضح أن الصادرات القومية لمحصول البازلاء تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى 0.04 ألف طن عام 2000 وحد أقصى بلغ حوالى 1.5 ألف طن عام 2006 بمتوسط بلغ حوالى 0.65 ألف طن سنوياً بإنحراف معيارى بلغ حوالى 0.47 ألف طن عن المتوسط بقيمة صادرات تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى 0.0001 مليار جنيه عام 2000 وحد أقصى بلغ حوالى 0.0052 مليار جنيه عام 2006 بمتوسط بلغ حوالى 0.0018 مليار جنيه بإنحراف معيارى بلغ حوالى 0.001 مليار جنيه عن المتوسط تبين أن نسبة الإكتفاء الذاتى من محصول البازلاء كانت فى حالة ثبات حول 100% تقريباً.

ثانياً : تقدير مصفوفة تحليل السياسات **Policy Analysis Matrix**:

تم استخدام مصفوفة تحليل السياسات لتقدير معاملات الحماية الاسمية والفعالة والتعرف على مدى انحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية لتحديد توجهات السياسة السعرية التى تنتهجها الدولة، وكذلك تقدير معامل تكلفة الموارد المحلية لتحديد الميزة النسبية لمحصولى الدراسة.

1- تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول ال **فاصوليا**: تشير نتائج تقدير

مصفوفة تحليل السياسات لمحصول ال **فاصوليا** والموضحة بالجدول رقم (1) إلى أن الإيرادات المالية تقدر بحوالى 2925.62 جنيهاً للفدان بنقص يقدر بحوالى 30.77% عن نظيرتها الاقتصادية. وتقدر التكاليف الكلية المالية لمحصول ال **فاصوليا** بحوالى 1414.9 جنيهاً للفدان بزيادة تقدر بنحو 4.43% عن نظيرتها الاقتصادية البالغة حوالى 1354.88 جنيهاً للفدان، حيث تمثل التكاليف المالية لمستلزمات الإنتاج المتمثلة فى الأسمدة والمبيدات والتقاوى الأخرى المالية لتكلفة الموارد المحلية الطبيعية والأرضية والمائية حوالى 27.39%، 72.61% من إجمالى التكاليف المالية، فى حين تمثل التكاليف الاقتصادية لمستلزمات الإنتاج والأخرى الاقتصادية لتكلفة الموارد المحلية بنحو 30.78%، 69.22% على الترتيب من

إجمالي التكاليف الاقتصادية. أما بالنسبة لصافي العائد الفداني بالأسعار المحلية: يقدر بحوالي 1898.2 جنيهاً بنقص يقدر بحوالي 52.14% عن نظيرتها الاقتصادية البالغة حوالي 2887.9 جنيهاً.

جدول رقم (1): مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفاصوليا خلال الفترة (1994-2006).

البيان	إجمالي العائد	تكلفة مستلزمات الإنتاج	تكلفة الموارد المحلية			القيمة المضافة
			العمل	الأرض	مصرفات عمومية	
التقييم المالي	2925.6	387.55	517.35	434.7	75.32	2538.1
التقييم الاقتصادي	3825.8	417.05	427.78	434.7	75.32	3408.7
أثر السياسة	900.1-	29.49-	89.56	0.00	0.00	870.6-

المصدر: جمعت وحسبت من:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

2- تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الـبازلاء: تشير نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الـبازلاء والموضحة بالجدول رقم (2) إلى أن الإيرادات المالية تقدر بحوالي 2458.16 جنيهاً للفدان بنقص يقدر بحوالي 15.07% عن نظيرتها الاقتصادية. وتقدر التكاليف الكلية المالية لمحصول الـبازلاء بحوالي 1640 جنيهاً للفدان بزيادة تقدر بحوالي 6.2% عن نظيرتها الاقتصادية البالغة نحو 1544.28 جنيهاً للفدان، حيث تمثل التكاليف المالية لمستلزمات الإنتاج المتمثلة في الأسمدة والمبيدات والنقاوى والأخرى المالية لتكلفة الموارد المحلية الطبيعية والأرضية والمائية حوالي 25.5%، 74.5% من إجمالي التكاليف المالية، في حين تمثل التكاليف الاقتصادية لمستلزمات الإنتاج والأخرى الاقتصادية لتكلفة الموارد المحلية نحو 29.48%، 70.52% على الترتيب من إجمالي التكاليف الاقتصادية. أما بالنسبة لصافي العائد الفداني بالأسعار المحلية يقدر بحوالي 1236.4 جنيهاً بنقص يقدر بحوالي 40.74% عن نظيرتها الاقتصادية البالغة حوالي 1740 جنيهاً.

ثالثاً: مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات:

تم اشتقاق معاملات الحماية والميزة النسبية من مصفوفة تحليل السياسات، وتشمل تلك المعاملات معامل الحماية الاسمية، معامل الحماية الاسمية لمستلزمات الإنتاج، معامل الحماية الفعال ومعامل الميزة النسبية (معامل تكلفة الموارد المحلية) وقد تم تقدير تلك المعاملات لمحصولين موضع الدراسة والموضحة بالجدول رقم (3).

جدول رقم (2): مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الب اذلاء خلال الفترة (1994 - 2006).

البيان	إجمالي العائد	تكلفة مستلزمات الإنتاج	تكلفة الموارد المحلية			صافي العائد	القيمة المضافة
			العمل	الأرض	مصرفات عمومية		
التقييم المالي	2458.2	418.23	661.94	463.2	96.68	1236.4	2039.9
التقييم الاقتصادي	2829	455.32	529.13	463.2	96.68	1740.1	2373.7
أثر السياسة	-370.9	-37.09	132.81	0.00	0.00	-503.7	-333.8

المصدر: جمعت وحسبت من:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

(1): نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الفاصوليا:

1- معامل الحماية الإسمي لإنتاج الفاصوليا: يتبين أن معامل الحماية الإسمي للنواتج من محصول الفاصوليا خلال فترة الدراسة قد بلغ حوالي 0.765 وهذا يوضح عدم وجود سياسة إنتاجية عادلة لمحصول ال فاصوليا وذلك لانخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح مما يعني انخفاض أسعار الفاصوليا المحلية عن مثيلتها العالمية، وقد يعني ذلك أيضاً حصول مزارعي الفاصوليا على ما يعادل نحو 76.5% من قيمة ناتجهم بالسعر العالمي مما يعني أن المزارع يتحمل ضرائب ضمنية (معدل الحماية الإسمي للنواتج) تقدر بنحو 23.53% من قيمة ناتجه وتمثل هذه النسبة أيضاً الدعم الذي يحصل عليه المستهلكين لهذا المحصول.

2- معامل الحماية الإسمي لمستلزمات إنتاج الفاصوليا: يتضح أن قيمة معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج (موارد الإنتاج التجارية) لمحصول الفاصوليا خلال فترة الدراسة أقل من الواحد الصحيح الأمر الذي يعكس أن أسعار مستلزمات الإنتاج المستخدة أقل قيمتها عن قيمتها العالمية. قد بلغت قيمة معامل الحماية الإسمي للمستلزمات الإنتاجية حوالي 0.929 أي أن المزارع يدفع نحو 92.9% من قيمتها العالمية مما يعني حصوله على دعم وإن كان ضئيلاً جداً (معدل الحماية الإسمي للمستلزمات) وقد يرجع انخفاض قيمة الدعم إلى أن اتجاهات السياسة الزراعية المصرية تهدف إلى إلغاء الدعم تدريجياً عن مستلزمات الإنتاج لتصبح متمشية مع تكلفتها الاقتصادية وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم الإسراف في استخدامها والوصول إلى الاستخدام الأمثل لها بالإضافة إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة.

3- معامل الحماية الفعال لمحصول الفاصوليا : يتضح أن قيمة معامل الحماية الفعال بلغت نحو 0.745 مما يعنى أن صافى أثر السياسة الاقتصادية (معدل الحماية الفعال) بلغ نح و 25.54% وهذا يعنى أن القيمة المضافة بأسعار السوق لمحصول الفاصوليا خلال فترة الدراسة بلغت نح و 2538.1 جنيهاً للفدان أى حوالى 74.5% من القيمة المضافة بأسعار الحدود والتي تبلغ نحو 3408.7 جنيهاً للفدان وهذا يعنى أن محصول الفاصوليا لا يتمتع بحماية حكومية وأن السياسة الإنتاجية ليست فى صالح منتجى الفاصوليا كذلك يوضح وجود تشوهات سعرية فى الأسواق المحلية.

جدول رقم (3): نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصولى الفاصوليا والهازلء خلال الفترة (1994-2006).

المحصول	معامل الحماية الإسمى للنواتج	معامل الحماية الإسمى للمستلزمات	معدل الحماية الإسمى للنواتج	معدل الحماية الإسمى للمستلزمات	معامل الحماية الفعال	معدل الحماية الفعال	معامل الميزة النسبية تكلفة الموارد المحلية	معدل الدعم الحكومى للمنتجين	تكلفة سياسة الدعم	ما يوفره إنتاج الفدان من العملة الصعبة
الفاصوليا	0.765	0.929	23.5-	7.072-	0.745	25.5-	0.275	0.101	0.405	663.1
الهازلء	0.869	0.919	13.1-	8.145-	0.859	14.1-	0.459	0.148	0.599	399.5

المصدر: جمعت وحسبت من:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد متفرقة.

4- معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية) لمحصول الفاصوليا : وقد تبين

أن معامل تكلفة الموارد المحلية قد بلغ نحو 0.275 مما يعنى أن هناك ميزة نسبية لمحصول الفاصوليا بمعنى أنه يلزم نحو 0.275 وحدة نقدية محلية من الموارد لتوليد وحدة نقد أجنبى مما يوضح أن إنتاج محصول الفاصوليا فى مصر له ميزة نسبية مما يشير إلى أفضلية إنتاج محصول الفاصوليا محلياً دون استيراده من الخارج لمواجهة الاستهلاك المحلى، كما يشير أيضاً إلى استمرار ارتفاع تكلفة استيراد الفاصوليا من الخارج مقارنة بإنتاجها محلياً. ولقد قدر مقدار ما يوفره إنتاج الفدان من الفاصوليا من العملة الصعبة بنحو 663.06 دولار خلال فترة الدراسة.

5- معدل الدعم الحكومى لمنتجى الفاصوليا : تبين أن معدل الدعم الحكومى

لمنتجى محصول الفاصوليا خلال فترة الدراسة قد بلغ نحو 0.101 مما يشير لأثر سياسة التحرر الاقتصادى على تكلفة مستلزمات الإنتاج (الموارد المحلية).

6- معامل تكلفة سياسة الدعم تبين أن معامل تكلفة سياسة الدعم لمحصول الفاصوليا قد

بلغت حوالى 0.4 خلال فترة الدراسة مما يعنى أن القيمة المضافة تزيد عن تكلفة الموارد المحلية إذ أن

0.4 جنيهاً من تكلفة الموارد المحلية تعطى واحد جنيهاً كقيمة مضافة وهذا يدل على زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية.

(2) : نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول البازلاء:

1- معامل الحماية الإسمى لإنتاج البازلاء: تبين أن معامل الحماية الإسمى للنتائج

من محصول البازلاء خلال فترة الدراسة قد بلغ حوالى 0.869 وهذا يوضح عدم وجود سياسة إنتاجية عادلة لمحصول البازلاء وذلك لانخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح مما يعنى انخفاض أسعار البازلاء المحلية عن مثيلتها العالمية، وقد يعنى ذلك أيضاً حصول مزارعى البازلاء على ما يعادل نحو 86.9% فقط من قيمة ناتجهم بالسعر العالمى مما يعنى أن نحو نسبة 13.11% تمثل الدعم الذى يحصل عليه المستهلكين لهذا المحصول.

2- معامل الحماية الإسمى لمستلزمات إنتاج البازلاء يتضح أن قيمة معامل الحماية

الإسمى لمستلزمات الإنتاج (موارد الإنتاج التجارية) لمحصول البازلاء خلال فترة الدراسة أقل من الواحد الصحيح الأمر الذى يعكس أن أسعار مستلزمات الإنتاج المستخدة تتفق قيمتها عن قيمتها العالمية. وقد بلغت قيمة معامل الحماية الإسمى لمستلزمات الإنتاج حوالى 0.919 أى أن المزارع يدفع نحو 91.9% من قيمتها العالمية مما يعنى حصوله على دعم و إن كان ضئيلاً جداً (معدل الحماية الإسمى للمستلزمات) وقد يرجع انخفاض قيمة الدعم إلى أن اتجاهات السياسة الزراعية المصرية تهدف إلى إلغاء الدعم تدريجياً عن مستلزمات الإنتاج لتصبح متمشية مع تكلفتها الاقتصادية وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم الإسراف فى استخدامها والوصول إلى الاستخدام الأمثل لها بالإضافة إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة.

3- معامل الحماية الفعال لمحصول البازلاء: يتضح أن قيمة معامل الحماية الفعال

بلغت نحو 0.859 مما يعنى أن صافى أثر السياسة الاقتصادية (معدل الحماية الفعال) بلغ نحو 14.06%، وهذا يعنى أن القيمة المضافة بأسعار السوق لمحصول البازلاء خلال فترة الدراسة بلغت نحو 2093.9 جنيهاً للفدان أى حوالى 88% من القيمة المضافة بأسعار الحدود والتي تبلغ نحو 2373.7 جنيهاً للفدان وهذا يعنى أن محصول البازلاء لا يتمتع بحماية حكومية وأن السياسة الإنتاجية ليست فى صالح منتجى الفاصوليا كذلك يوضح وجود تشوهات سعرية فى الأسواق المحلية.

4- معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية) لمحصول البازلاء: وقد تبين أن

معامل تكلفة الموارد المحلية قد بلغ نحو 0.459 مما يعنى أن هناك ميزة نسبية لمحصول البازلاء بمعنى أنه يلزم نحو 0.459 وحدة نقدية محلية من الموارد لتوليد وحدة نقد أجنبية مما يوضح أن إنتاج محصول البازلاء فى مصر له ميزة نسبية مما يشير إلى أفضلية إنتاج محصول البازلاء محلياً دون استيراده من الخارج لمواجهة الاستهلاك المحلى، كما يشير

أيضاً إلى استمرار ارتفاع تكلفة استيراد البازلاء من الخارج مقارنة بإنتاجه محلياً. ولقد قدر مقدار ما يوفره إنتاج الفدان من البازلاء من العملة الصعبة بنحو 399.51 دولار خلال فترة الدراسة.

5- معدل الدعم الحكومي لمنتجات البازلاء: يتبين أن معدل الدعم الحكومي لمنتجات محصول البازلاء خلال فترة الدراسة قد بلغ نحو 0.148 مما يشير لأثر سياسة التحرر الاقتصادي على تكلفة مستلزمات الإنتاج (الموارد المحلية).

6- معامل تكلفة سياسة الدعم: يتبين أن معامل تكلفة سياسة الدعم لمحصول البازلاء قد بلغت حوالي 0.6 خلال فترة الدراسة مما يعنى أن القيمة المضافة تزيد عن تكلفة الموارد المحلية إذ أن 0.6 جنيهاً من تكلفة الموارد المحلية تعطى واحد جنيه كقيمة مضافة وهذا يدل على زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية.

رابعاً: المؤشرات التنافسية لمحصولي الفاصوليا والبازلاء في السوق العالمي خلال الفترة (1994-2005):

(1) : مؤشرات التنافسية للفاصوليا المصرية في السوق العالمي:

تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى وجود ميزة نسبية ظاهرية للفاصوليا الجافة المصرية المصدر للسوق العالمي وإن كانت تلك الميزة النسبية الظاهرية متذبذبة خلال فترة الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة للميزة النسبية الظاهرية نحو 14.54 عام 2000، وبلغت أدنى قيمة لها نحو 1.206 عام 1994.

كما تبين وجود ميزة تنافسية للفاصوليا الجافة المصرية في الأسواق العالمية وإن كانت تلك الميزة التنافسية متذبذبة خلال فترة الدراسة حيث بلغت أعلى ميزة تنافسية للفاصوليا الجافة المصرية نحو 7.527 في عام 1998، بينما بلغت أدنى قيمة لها عام 1994 نحو 0.016، ويشير كلا المؤشرين السابقين إلى أن الفاصوليا الجافة المصرية تعتبر سلعة تصديرية وإن كانت مصر تعتبر من ثانی دول العالم تصديراً للفاصوليا الجافة عام 2007. لذا يستلزم الأمر العمل على رفع المكانة التصديرية للفاصوليا الجافة المصرية في الأسواق العالمية خاصة في ظل منافسة العديد من الدول مثل كازاخستان وكوريا وبلغاريا وإندونيسيا لما يشكله تصدير الفاصوليا الجافة من تأثير هام على إجمالي الصادرات الزراعية المصرية.

واتضح أن نسبة اختراق الفاصوليا للأسواق العالمية تتذبذب خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة لنسبة الاختراق عام 1997 نحو 0.008 بينما بلغت أعلى قيمة لها عام 1996 نحو 0.259 وتعتبر أسواق بلغاريا وانجلترا وإيطاليا ونيوزيلندا أهم أسواق يتم تصدير الفاصوليا المصرية لها. وتبين أن نسبة التكتيف النسبي للعمالة المستخدمة في إنتاج الفاصوليا تتذبذب حول نفس المعدل خلال فترة الدراسة حيث بلغ أعلى تكتيف لاستخدام

العمالة عام 1995 نحو 0.142 بينما بلغ أدنى تكثيف لاستخدام العمالة عام 1999 نحو 0.077.

واتضح أن المؤشر المركب للتنافسية لمحصول الفاصوليا الجافة أخذ في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة للمؤشر المركب للتنافسية للفاصوليا الجافة عام 2000 نحو 4.926، بينما بلغت أدنى قيمة للمؤشر المركب للتنافسية 1994 نحو 0.464، ويجب ملاحظة أن التذبذب الواضح للمؤشر المركب للتنافسية لمحصول الفاصوليا الجافة سوف يؤثر تأثيراً سلبياً ليس فقط على الصادرات المصرية من الفاصوليا الجافة ولكن على الصادرات الزراعية بصفة عامة الأمر الذي يشير إلى عدم وجود خطة تصديرية كفاء لتصدير الفاصوليا الجافة للأسواق العالمية.

(2): مؤشرات التنافسية للباذلاء المصرية فى السوق العالمى:

يتبين من بيانات الجدول رقم (4) عدم وجود ميزة نسبية ظاهرية للباذلاء الخضراء المصرية المصدرة للسوق العالمى و ذلك خلال فترة الدراسة. ويتضح وجود ميزة تنافسية للباذلاء الخضراء المصرية إلى الأسواق العالمية وإن كانت تلك الميزة التنافسية ضئيلة جداً ومتذبذبة خلال فترة الدراسة حيث بلغت أعلى ميزة تنافسية للباذلاء الخضراء المصرية عام 1994 نحو 0.033، بينما بلغت أدنى قيمة للميزة التنافسية للباذلاء الخضراء المصرية عام 2001 حوالى 0.0015، ويشير كلا المؤشرين السابقين إلى أن ا لباذلاء الخضراء المصرية تعتبر سلعة تصديرية وإن كانت مصر تعتبر من أكبر خمس دول مصدرة للباذلاء الخضراء الطازجة عام 2007. لذا يستلزم الأمر العمل على رفع المكانة التصديرية للباذلاء الخضراء المصرية فى الأسواق العالمية خاصة فى ظل منافسة العديد من الدول مثل تنزانيا الاتحادية والهند وإندونيسيا وبريطانيا وباكستان واليابان.

كما يتضح أن نسبة اختراق الباذلاء للأسواق العالمية تتذبذب خلال فترة الدراسة حيث بلغت أدنى قيمة لنسبة الاختراق عام 2004 نحو 0.009 بينما بلغت أعلى قيمة لها عام 2000 نحو 0.254 وتعتبر أسواق نيوزيلندا وانجلترا وفرنسا والسعودية أهم أسواق يتم تصدير الباذلاء المصرية لها. كما تبين أن نسبة التكتيف النسبى للعمالة المستخدمة فى إنتاج الباذلاء الخضراء تتذبذب حول نفس المعدل خلال فترة الدراسة حيث بلغت أعلى تكثيف لاستخدام العمالة عام 1996 نحو 0.242 بينما بلغ أدنى تكثيف لاستخدام العمالة عام 1994 نحو 0.173.

وتبين أن المؤشر المركب للتنافسية لمحصول الباذلاء الخضراء ضعيف جداً خلال فترة الدراسة حيث أنه لم يقترب من الواحد الصحيح وقد بلغت أعلى قيمة للمؤشر المركب للتنافسية للباذلاء الخضراء عام 2000 نحو 0.164، بينما بلغت أدنى قيمة للمؤشر المركب للتنافسية عام 1995 نحو 0.087، ويجب ملاحظة أن التذبذب الواضح للمؤشر المركب للتنافسية لمحصول الباذلاء الخضراء سوف يؤثر تأثيراً سلبياً على الصادرات المصرية من الباذلاء الخضراء.

جدول رقم (4): المؤشرات التنافسية لمحصولي الفاصوليا والبازلاء خلال الفترة (1994 - 2005).

السنة	الفاصوليا					البازلاء				
	الميزة النسبية الظاهرية	الميزة التنافسية الظاهرية	نسبة اختراق السوق	التكثيف النسبي للعمالة	المركب التنافسي	الميزة النسبية الظاهرية	الميزة التنافسية الظاهرية	نسبة اختراق السوق	التكثيف النسبي للعمالة	المركب التنافسي
1994	1.206	0.016	0.052	0.135	0.464	0.036	0.033	0.096	0.173	0.102
1995	1.486	0.350	0.045	0.142	0.558	0.014	0.013	0.056	0.191	0.087
1996	2.860	2.694	0.259	0.101	1.073	0.005	0.005	0.089	0.181	0.092
1997	10.399	2.106	0.008	0.108	3.505	0.014	0.014	0.125	0.242	0.127
1998	4.201	7.527	0.029	0.099	1.443	0.021	0.021	0.145	0.287	0.151
1999	6.865	1.303	0.125	0.079	2.356	0.003	0.003	0.085	0.245	0.111
2000	14.542	6.220	0.156	0.081	4.926	0.003	0.003	0.254	0.233	0.164
2001	3.370	3.174	0.098	0.114	1.194	0.002	0.002	0.086	0.214	0.101
2002	1.865	3.386	0.096	0.109	0.690	0.012	0.012	0.067	0.208	0.096
2003	2.949	1.561	0.029	0.096	1.025	0.002	0.002	0.157	0.203	0.121
2004	5.819	2.941	0.089	0.111	2.006	0.002	0.002	0.096	0.212	0.103
2005	4.566	1.614	0.182	0.133	1.627	0.023	0.023	0.009	0.235	0.089

المصدر: جمعت وحسبت من:

الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة، <http://www.fao.org>

خامساً: نموذج التوازن الجزئي لمحصولي الفاصوليا و البازلاء:

يتناول هذا الجزء تحليل نموذج التوازن الجزئي لمحصولي الفاصوليا ، والبازلاء والمتمثلة في التغير في عوائد الحكومة والتغير في حصيلة النقد الأجنبي ومعدل التعريف الجمركية ومعامل التعريف الجمركية والتغير في فائض المنتجين والتغير في فائض المستهلكين ومؤشرات الكفاءة المتمثلة في العائد أو الخسارة الاجتماعية في الإنتاج والعائد أو الخسارة الاجتماعية في الاستهلاك وإجمالي العائد أو الخسارة الاجتماعية على المستوى القومي.

أولاً: نتائج تحليل نموذج التوازن الجزئي للفاصوليا:

1- التغيير في عوائد الحكومة لمحصول الفاصوليايين من نتائج نموذج التوازن الجزئي
لمحصول الفاصوليا وأثره على التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1994-2006) والموضحة بالجدول رقم (5)، أنه بزيادة الدعم الضمني خلال عامي 1997، 1999 على الترتيب بلغت عوائد الحكومة حوالي 9، 58.2 مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب وقد بلغ الفقد الحكومي حوالي 22.2 مليون جنيه عام 2004 كحد أقصى، في حين بلغت العوائد حوالي 77.9 مليون جنيه عام 1999، 2002 كحد أقصى وذلك بمتوسط سنوي عن فترة الدراسة بلغ حوالي 22 مليون جنيه كعائد في النقد الحكومي بانحراف معياري عن المتوسط بلغ حوالي 25 مليون جنيه.

2- التغيير في حصيلة النقد الأجنبي لمحصول الفاصوليا : تبين أن بزيادة الدعم الضمني خلال نفس الأعوام بلغت حصيلة الدولة من النقد الأجنبي حوالي 4.4، 5.1 مليون جنيه على الترتيب، كما بلغت حوالي -49.1 مليون جنيه كحد أدنى عام 2000، في حين بلغت حوالي 5.5 مليون جنيه كحد أقصى عام 1994 وذلك بمتوسط سنوي بلغ نحو -8 مليون جنيه عن الفترة (1994-2006) بانحراف معياري عن المتوسط بلغ حوالي 15 مليون جنيه.

3- معدل التعريف الجمركية تبين أن بزيادة الدعم الضمني خلال نفس الأعوام بلغ معدل التعريف الجمركية حوالي -0.13، -0.62 على الترتيب، وقد بلغ معدل التعريف الجمركية حده الأدنى عام 1999 في حين بلغ حوالي 0.02 كحد أقصى عام 1996، ونظراً لأن معدل التعريف الجمركية سالب مما يعني أن المنتج يحصل على دعم ضمني وبالتالي توجد ضرائب ضمنية يتحملها المنتج المحلي.

4- معامل التعريف الجمركية : تبين أن بزيادة الدعم الضمني خلال نفس الأعوام بلغ معامل التعريف الجمركية حوالي -3.33، -0.50 على الترتيب ، وقد بلغ معامل التعريف الجمركية حوالي -21.37 عام 1996 كحد أدنى في حين بلغ حده الأقصى عام 1999.

جدول (5): نتائج نموذج التوازن الجزئي لمحصول الفاصوليا وأثره على التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 1994 - 2006 (بالمليون جنيه)

السنوات	العائد أو الخسارة الاجتماعية في الإنتاج	العائد أو الخسارة الاجتماعية في الإستهلاك	اجمالي العائد أو الخسارة الاجتماعية	الآثار التوزيعية للمستهلكين	الآثار التوزيعية للمنتجين	العائد أو الفقد الحكومي	الفرق في العملة الأجنبية	معدل التعريفية الجمركية	معامل التعريفية الجمركية
1994	0.6	12.8	13.4	14.9-	2.5	1.1	5.5	0.07-	6.53-
1995	0.9	9.1	10	10.6-	3.6	3	6.9-	0.08-	6.11-
1996	0.5	21.6	22.1	25.3-	2	1.3-	1.5	0.02-	21.37-
1997	2.6	27.5	30.1	31.7-	10.6	9	4.4	0.13-	3.33-
1998	5.2	33.4	38.6	37.8-	20.4	21.1	5.1	0.27-	1.43-
1999	13.7	55.4	69.2	61.2-	50.3	58.2	5.1	0.62-	0.5-
2000	6.4	2.1	8.4	2.4-	25.1	31.2	49.1-	0.25-	1.64-
2001	5.6	37.4	43	42.9-	22.6	22.7	10-	0.17-	2.52-
2002	17.7	51.8	69.4	57.7-	66.2	77.9	22.1-	0.47-	0.73-
2003	9.6	66.5	76.1	75.9-	38.1	38.3	3.8	0.21-	1.92-
2004	2.8-	38.2	35.4	45.3-	12.4-	22.2-	10.2-	0.06	9.26
2005	4.5	51.6	56.1	59.8-	18.6	14.9	11.2-	0.09-	5.05-
2006	7.2	54.1	61.3	62.2-	29.3	28.3	16.2-	0.14-	3.06-
المتوسط	6	36	41	41-	21	22	8-	.	.
الانحراف المعياري	5	19	23	22	21	25	15	.	.

المصدر: جمعت وحسبت من:

- (1) - وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.
- (2) - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.
- (3) - منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، كتاب التجارة السنوي، أعداد متفرقة.

5- التغيير في فائض المنتجين لمحصول الفاصوليا : وقد تبين أنه بزيادة الدعم الضمني خلال عامي 1997، 1999 بلغت الآثار التوزيعية للمنتجين حوالي 10.6، 50.3 مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغت الآثار التوزيعية للمنتجين حوالي 12.4 مليون جنيه عام 2004 كحد أدنى في حين بلغت حوالي 66.2 كحد أقصى عام 2002، وذلك بمتوسط سنوي بلغ حوالي 21 مليون جنيه عن الفترة (1994-2006) بإنحراف معياري بلغ حوالي 21 مليون جنيه.

6- التغيير في فائض المستهلكين لمحصول الفاصوليا : وقد تبين أنه بزيادة الدعم الضمني خلال عامي 1997، 1999 بلغت الآثار التوزيعية للمستهلكين حوالي -31.7، -61.2 مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغت الآثار التوزيعية للمستهلكين

أدناها عام 1999، في حين بلغت حوالى -2.4 مليون جنيه كحد أقصى عام 2000 وذلك بمتوسط سنوى بلغ حوالى - 41 مليون جنيه عن الفترة (1994-2006) بإنحراف معيارى بلغ حوالى 22 مليون جنيه.

7- مؤشرات الكفاءة لمحصول الفاصوليا : تتمثل مؤشرات الكفاءة المستخدمة فى نموذج التوازن الجزئى فى العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإنتاج وفى العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإستهلاك وفى إجمالى العائد أو الخسارة الإجتماعية.

أ - العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإنتاج لمحصول الفاصوليا : وقد تبين أنه بزيادة الدعم الضمنى خلال عامى 1997، 1999 بلغ العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإنتاج نحو 2.6، 13.7 مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب ، وقد بلغ العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإنتاج حوالى -2.8 مليون جنيه عام 2004 كحد أدنى فى حين بلغ حوالى 17.7 مليون جنيه كحد أقصى عام 2002 وذلك بمتوسط سنوى عن فترة الدراسة بلغ حوالى 6 مليون جنيه بإنحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالى 5 مليون جنيه، ويرجع الانخفاض فى صافى خسارة المنتج إلى ارتفاع فى الأسعار المحلية للفاصوليا وكذلك الانخفاض فى استخدام المستلزمات الإنتاجية وبالتالي فى التكاليف الإنتاجية.

ب- العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإستهلاك لمحصول الفاصوليا : وقد تبين أنه بزيادة الدعم الضمنى خلال عامى 1997، 1999 بلغ العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإستهلاك حوالى 27.5، 55.4 مليار جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب ، وقد بلغ العائد أو الخسارة الاجتماعية فى الاستهلاك حوالى 2.1 مليون جنيه عام 2000 كحد أدنى، فى حين بلغ حوالى 66.5 مليون جنيه عام 2003 كحد أقصى وذلك بمتوسط سنوى عن فترة الدراسة بلغ حوالى 36 مليون جنيه بانحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالى 19 مليون جنيه. و يرجع الارتفاع فى صافى عائد المستهلك إلى ارتفاع فى الأسعار المحلية.

ج- إجمالى العائد أو الخسارة الاجتماعية لمحصول الفاصوليا : وقد تبين أنه بزيادة الدعم الضمنى خلال عامى 1997، 1999 بلغ إجمالى العائد أو الخسارة الاجتماعية حوالى 30.1، 69.2 مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب ، وقد بلغ إجمالى العائد أو الخسارة الاجتماعية حوالى 8.4 مليون جنيه عام 2000 كحد أدنى، فى حين بلغ حوالى 69.4 مليار جنيه عام 2002 كحد أقصى وذلك بمتوسط سنوى بلغ حوالى 41 مليون جنيه عن الفترة (1994-2006) بانحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالى 23 مليون جنيه. ويتضح من خلال ارتفاع صافى العائد للمنتج وارتفاع المكاسب فى فائض المستهلك كذلك يلاحظ ارتفاع الإيراد الحكومى خلال فترة الدراسة.

ثانياً: نتائج تحليل نموذج التوازن الجزئى للباذلاء:

1- التغيير فى عوائد الحكومة لمحصول البازلاء: يتبين من نتائج نموذج التوازن الجزئى لمحصول البازلاء الخضراء وأثره على التجارة الخارجية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1994-2006) والموضحة بالجدول رقم (6)، تبين أنه بزيادة الدعم الضمنى خلال عامى 1997، 1999 على الترتيب، بلغ العائد أو النقص الحكومى حوالى 1.624، - 0.144 مليار جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغ النقص الحكومى حوالى 601 مليون جنيه عام 2006 كحد أقصى، فى حين بلغت العوائد أقصاها عام 1997 وذلك بمتوسط سنوى عن فترة الدراسة بلغ حوالى 133 مليون جنيه كفقد فى النقص الحكومى بإنحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالى 549 مليون جنيه.

2- التغيير فى حصيللة النقد الأجنبى لمحصول البازلاء: تبين أن بزيادة الدعم الضمنى خلال نفس الأعوام بلغت حصيللة الدولة من النقد الأجنبى بلغت حوالى 1.487، 0.041 مليار جنيه على الترتيب، وقد بلغت حصيللة النقد الأجنبى أداها عام 1999، بينما بلغت أقصاها عام 1997 وذلك بمتوسط سنوى عن فترة الدراسة بلغ حوالى 382 مليون جنيه بإنحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالى 381 مليون جنيه

3- معدل التعريفه الجمركية: تبين أن بزيادة الدعم الضمنى خلال نفس الأعوام بلغ معدل التعريفه الجمركية حوالى 0.92، 0.42 على الترتيب وقد بلغ معدل التعريفه الجمركية حده الأدنى عام 1999، فى حين بلغ حده الأقصى عام 1997، وذلك بمتوسط هندسى سنوى عن فترة الدراسة بلغ حوالى 0.68، بإنحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالى 0.14، و نظراً لأن معدل التعريفه الجمركية موجب مما يعنى أن المنتج لا يحصل على دعم ضمنى ولا توجد ضرائب ضمنية يتحملها المنتج المحلى.

4- معامل التعريفه الجمركية: تبين أن بزيادة الدعم الضمنى خلال نفس الأعوام بلغ معامل التعريفه الجمركية حوالى 5.17، 1.64 على الترتيب، وقد بلغ معامل التعريفه الجمركية حوالى 1.6 عام 1998 كحد أدنى فى حين بلغ أقصاه عام 1997 كحد أقصى، وذلك بمتوسط هندسى سنوى عن فترة الدراسة بلغ حوالى 2.21 بإنحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالى 0.99.

جدول (6): نتائج نموذج التوازن الجزئي لمحصول البازلاء الخضراء وأثره على التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 1994 - 2006 (بالمليون جنيه)

السنوات	العائد أو الخسارة الإجتماعية في الإنتاج	العائد أو الخسارة الإجتماعية في الاستهلاك	اجمالي العائد أو الخسارة الإجتماعية	الآثار التوزيعية للمستهلكين	الآثار التوزيعية للمنتجين	العائد أو الفقد الحكومي	الفرق في العملة الأجنبية	معدل التعريفية الجمركية	معامل التعريفية الجمركية
1994	15-	11-	26-	22	123-	128-	62	0.68	1.85
1995	33-	6	26-	10-	174-	210-	72	0.57	1.64
1996	202	27-	175	335	258-	252	539	0.88	3.72
1997	786	91	876	875	126-	1624	1487	0.92	5.17
1998	24-	21	3-	32-	110-	145-	43	0.48	1.6
1999	24-	35	11	50-	105-	144-	41	0.42	1.64
2000	64-	15-	79-	27	406-	458-	185	0.63	1.72
2001	43-	15-	58-	27	286-	316-	133	0.64	1.75
2002	33	81-	48-	248	505-	305-	415	0.8	2.46
2003	72	102-	31-	348	626-	309-	569	0.81	2.59
2004	54-	57-	110-	118	530-	522-	287	0.7	1.92
2005	41	117-	77-	352	738-	463-	593	0.79	2.43
2006	7-	115-	123-	299	777-	601-	538	0.77	2.23
المتوسط	67	30-	37	197	367-	133-	382	0.68	2.21
الانحراف المعياري	218	60	252	246	237	549	381	0.14	0.99

المصدر: جمعت وحسبت من:

- (1) - وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.
- (2) - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.
- (3) - منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، كتاب التجارة السنوي، أعداد متفرقة.

5- التغيير في فائض المنتجين لمحصول البازلاء: قد تبين أنه بزيادة الدعم الضمني خلال عامي 1997، 1999 بلغت الآثار التوزيعية للمنتجين حوالي - 126، -105 مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب ، وقد بلغت الآثار التوزيعية للمنتجين حوالي - 777 مليون جنيه عام 2006 كحد أدنى في حين بلغت أقصاها عام 1999 وذلك بمتوسط سنوي عن فترة الدراسة بلغ حوالي 367 مليون جنيه بإنحراف معياري بلغ حوالي 237 مليون جنيه.

6- التغيير في فائض المستهلكين لمحصول البازلاء: قد تبين أنه بزيادة الدعم الضمني خلال عامي 1997، 1999 بلغت الآثار التوزيعية للمستهلكين حوالي 875، -50 مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب وقد بلغت الآثار التوزيعية للمستهلكين أداها 1999، في حين

بلغت أقصاها عام 1997 وذلك بمتوسط سنوى عن فترة الدراسة بلغ حوالى 197 مليون جنيه بإنحراف معيارى بلغ حوالى 24 مليون جنيه

7- مؤشرات الكفاءة لمحصول البازلاء: تتمثل مؤشرات الكفاءة المستخدمة فى نموذج التوازن الجزئى فى العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإنتاج وفى العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإستهلاك وفى إجمالى العائد أو الخسارة الإجتماعية.

أ- العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإنتاج لمحصول البازلاء: وقد تبين أنه بزيادة الدعم الضمنى خلال عامى 1997، 1999 بلغ العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإنتاج حوالى 78، 24- مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغ العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإنتاج حوالى - 64 مليون جنيه عام 2000 كحد أدنى، فى حين بلغ أقصاه عام 1997 وذلك بمتوسط سنوى عن فترة الدراسة بلغ حوالى 67 مليون جنيه بإنحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالى 218 مليون جنيه . ويرجع الارتفاع فى صافى خسارة المنتج إلى انخفاض فى الأسعار المحلية للباذلاء وكذلك الارتفاع فى استخدام المستلزمات الإنتاجية وبالتالي فى التكاليف الإنتاجية.

ب- العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإستهلاك لمحصول البازلاء: وقد تبين أنه بزيادة الدعم الضمنى خلال عامى 1997، 1999 بلغ العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإستهلاك حوالى 91، 35 مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغ العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإستهلاك حوالى - 117 مليون جنيه عام 2005 كحد أدنى، فى حين بلغ أقصاه عام 1997، وذلك بمتوسط سنوى عن فترة الدراسة بلغ حوالى -30 مليون جنيه بإنحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالى 60 مليون جنيه. ويرجع الارتفاع فى صافى خسارة المستهلك إلى انخفاض فى الأسعار المحلية للباذلاء.

ج- إجمالى العائد أو الخسارة الإجتماعية لمحصول البازلاء: وقد تبين أنه بزيادة الدعم الضمنى خلال عامى 1997، 1999 بلغ إجمالى العائد أو الخسارة الإجتماعية حوالى 87، 11 مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب وقد بلغ إجمالى العائد أو الخسارة الإجتماعية حوالى -123 مليون جنيه عام 2006 كحد أدنى، فى حين بلغ أقصاه عام 1997 وذلك بمتوسط سنوى عن فترة الدراسة بلغ حوالى 37 مليون جنيه بإنحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالى 25 مليون جنيه. ويتضح من خلال تذبذب صافى العائد للمنتج وارتفاع الخسائر فى فائض المستهلك كذلك يلاحظ تذبذب الانخفاض فى الإيراد الحكومى خلال فترة الدراسة وبالتالي ارتفاع الفرق فى حصيلة النقد الأجنبى خلال فترة الدراسة.

المراجع

- (1)- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، القاهرة، أعداد متفرقة.
- (2)- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد متفرقة.
- (3)- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى، القاهرة، أعداد متفرقة.
- (4)- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز المعلومات، القاهرة، بيانات غير منشورة.
- (5)- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة التجارة الخارجية ، القاهرة، أعداد متفرقة.
- (6)- المركز العربى للإدارة والتنمية (مداك) ، مقدمة فى أدوات تحليل السياسات ، برامج تحليل السياسات لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، أكتو بر 1999م.
- (7)- سعد زكى نصار (دكتور)، مصطفى عبد الغنى عثمان (دكتور)، أثر سياسات التحرر الاقتصادى على التغيرات السعرية لمستلزمات الإنتاج والمنتج النهائى المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى المجلد الثامن، العدد الأول، مارس 1998م.
- (8)- سوزان عبد المجيد أبو المجد، أثر سياسات التحرر الاقتصادى على أرباحية الحبوب الغذائية الرئيسية فى مصر ، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، 2006م.
- (9)- شحاتة عبد المقصود السيد غنيم ، الآثار الاقتصادية لسياسة التحرر الاقتصادى على أهم الحاصلات الزراعية فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، 1997م.
- (10)- عاطف يوسف حنا ضيف ، أثر التغيرات السعرية على إنتاج واستهلاك أهم المنتجات الزراعية فى ظل التحرر الاقتصادى المصرى ، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، 2003م.
- (11)- عبير بشير محمد خليل ، تحليل اقتصادى للتجارة الخارجية للخضر والفاكهة المصرية مع بعض دول الاتحاد الأوروبى ، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2004م.
- (12)- منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، كتاب التجارة السنوى، أعداد متفرقة.

- (13)- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، القاهرة، أعداد متفرقة.
- (14)- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، النشرة السنوية للأسعار الزراعية، القاهرة، أعداد متفرقة.
- (15)- الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة، <http://www.fao.org>
- ملحق رقم (1): تطور المتغيرات الاقتصادية لمحصول الفاصوليا خلال الفترة (1994 - 2006)

السنوات	المساحة ألف فدان	الإنتاجية طن للفدان	الإنتاج ألف طن	الإستهلاك ألف طن	نسبة الإكتفاء الذاتي %	الصادرات ألف طن	قيمة الصادرات مليون جنيه	إجمالي التكاليف للفدان بالجنيه
1994	11.52	1.008	11.62	10.41	111.63	1.21	3.0	1145
1995	14.61	0.95	13.88	6.56	211.52	7.32	19.0	1197
1996	22.1	1.061	23.45	16.09	145.73	7.36	21.0	1186.4
1997	22.62	1.061	24	18.57	129.24	5.43	14.0	1226.2
1998	22.98	1.067	24.52	20.39	120.26	4.13	9.0	1343.9
1999	27.93	1.188	33.18	29.31	113.2	3.87	7.0	1293.3
2000	26.89	1.229	33.04	31.76	104.03	1.28	3.0	1346
2001	34.65	1.174	40.68	24.37	166.94	16.31	40.0	1483.6
2002	45.95	1.152	52.94	28.81	183.76	24.13	47.0	1417
2003	47.82	1.145	54.75	40.99	133.57	13.76	33.0	1435
2004	41.12	1.225	50.37	28.34	177.74	22.03	73.0	1572
2005	46.43	1.142	53.02	32.11	165.12	20.91	61.0	1795
2006	46.43	1.14	52.93	31.01	170.69	21.92	64.0	1954
المتوسط	31.62	1.12	36.03	24.52	148.73	11.51	30.0	1414.95

المصدر : جمعت وحسبت من :

- (1)- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.
- (2)- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، النشرة السنوية للأسعار الزراعية، أعداد متفرقة.
- (3)- منظمة الأغذية والزراعة، نشرة التجارة السنوية، أعداد متفرقة.

ملحق رقم (2): تطور المتغيرات الاقتصادية لمحصول البازلاء خلال الفترة (1994 - 2006)

السنوات	المساحة ألف فدان	الإنتاجية طن للفدان	الإنتاج ألف طن	الإستهلاك ألف طن	نسبة الإكتفاء الذاتي %	الصادرات ألف طن	قيمة الصادرات مليون جنيه	إجمالي التكاليف للفدان بالجنيه
1994	22.38	4.693	105.03	104.15	100.84	0.88	1.30	1043
1995	49.83	4.393	218.91	218.22	100.32	0.69	0.80	1087
1996	26.93	4.71	126.86	126.32	100.43	0.54	2.20	1188.5
1997	42.89	3.581	153.59	153.21	100.25	0.38	2.50	1255.1
1998	52.59	3.021	158.87	158.43	100.28	0.44	0.50	1724
1999	54.5	3.472	189.21	188.89	100.17	0.32	0.30	1718.1
2000	83.62	4.067	340.1	340.06	100.01	0.04	0.10	1755
2001	56.79	4.001	227.23	226.99	100.11	0.24	0.40	1737.5
2002	56.02	4.185	234.44	233.26	100.51	1.18	3.40	1609.8
2003	62.56	4.117	257.58	257.31	100.1	0.27	0.90	1761
2004	66.92	4.385	293.46	292.92	100.18	0.54	1.20	1956
2005	66.67	4.352	290.13	288.64	100.52	1.49	5.10	2129
2006	66.67	4.352	290.13	288.63	100.52	1.5	5.20	2356
المتوسط	54.49	4.1	222	221	100.33	0.65	1.80	1640

المصدر : جمعت وحسبت من:

- (1) - وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.
- (2) - وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، النشرة السنوية للأسعار الزراعية، أعداد متفرقة.
- (3) - منظمة الأغذية والزراعة، نشرة التجارة السنوية، أعداد متفرقة.

ENGLISH ABSTRACT

COMPETITIVENESS AND EFFICIENCY INDICATORS OF EXPORT CROPS OF BEANS AND PEAS TO FOREIGN MARKETS.

BY

NINA NABILA MOHAMED BASUONY - WAHEED MOHAMED
ELBOLONY AND AMIN ABDEL-RAOUF ELDOKLA.

Researcher, Agric. Economic Res Institute, Agric. Res. Center

ABSTRACT

Study aimed at identifying the Competitiveness and efficiency indicators and economic effects on the prudent Egyptian export and import of vegetables (beans and peas). The study achieved its objectives through the use of statistical analysis, some descriptive standards and analytical and statistical standards, through the use of mathematical averages, percentages and annual growth rates of the changes under consideration, as well as to assess some policy analysis; matrix transactions during the period (1994-2006) has been estimated as The Composite Index on account of the competitive and comparative advantage and account for the apparent intensification of employment and the relative proportion of the world market penetration of beans and peas and strategy driven during the period (1994-2006). In addition to that, the estimated partial equilibrium model for beans and peas, and strategy driven during the period (1994-2006).

Results of the study on the most important set of facts:

1- Estimated annual production increase of beans and peas about, 4.57 tons, 16.31 tons respectively during the study period (1994-2006).

2- Recorded net revenue of local beans about shortage of 1898.22 L.E estimated at 52.14% from those of some economic 2887.92 L.E. As for prices, per fedan net revenue of local peas is estimated at about 1236.39

L.E shortages of about 40.74% of its economic of about 1740.05 L.E during the study period.

3- As the amount of production compared with the provision of hard currency for beans and peas hard currency around 663.06 L.E to 399.51 L.E, respectively during the study period.

4- Noted that the fluctuation of the rate of penetration clear and competitive composite index of beans and peas during the period (1994 - 2006) which will. Adversely affect not only on the Egyptian exports of these commodities, but on agricultural exports in general, which indicates the absence of an efficient export plan to export such goods to world markets.

5- Showed that by increasing the tacit support a total return of the social beans and peas about 41 million pounds, 37 million pounds respectively during the study period.